أوراق البدائل

فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي:

رؤية اجتماعية – سياسية

أ. نادين عبد الله

باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتبة:

- طالبة دكتوراه في معهد الدراسات السياسية بجرونوبل، فرنسا، في رسالة بعنوان: "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر وبولندا".
- حاصلة على ماجستير في العلاقات الدولية، معهد الدراسات السياسية بباريس، فرنسا.
- حاصلة على بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، القسم الفرنسي.
- الملفات البحثية: المجتمع المدني، التحول الديمقراطي في مصر، العلاقات المصرية الخارجية، وخاصةً الدائرة الأورومتوسطية.

ملخص الورقة:

زادت معدلات حركات الاحتجاج الاجتماعي المطلبية كميًا وجغرافيًا وبصورة غير مسبوقة منذ اندلاع ثورة 25 يناير، بحيث وصلت في بعض الأيام إلى ما يزيد عن الـ 200 احتجاج في اليوم الواحد[1]. وقد تنوعت الاحتجاجات ما بين تظاهرات واحتجاجات واعتصامات، وتركزت المطالب في تحسين الأوضاع المالية، وزيادة الأجور، وتثبيت العمالة المؤقتة. والواقع أن هذه الاحتجاجات لم تولد بعد الثورة، بل كانت موجودة بقوة من قبلها، ولم يكن تفجرها بعد الثورة سوى امتداد طبيعي لواقع سوسيو– اقتصادي متأزم وسياسيات اقتصادية تم اتباعها في عهد نظام مبارك، وحكومة أحمد نظيف التي لم تأخذ البعد الاجتماعي في الاعتبار. وبالتالي فإن محاولة الوصول إلى حلول اجتماعية– سياسية من شأنها معالجة هذا الانفجار يحتاج منا في البداية إلى تحليل اجتماعي– سياسي لطبيعة هذه الاحتجاجات قبل الثورة وخلالها.

المحتويات

أولًا: الاحتجاجات الاجتماعية قبل 25 يناير (2005 – 2011): 3
أهم السمات الاجتماعية والسياسية..... 3
ثانيًا: حركات الاحتجاج الاجتماعي خلال ثورة 25 يناير: أي تغيير في سماتها؟ 7
ثالثًا: كيف يمكن معالجة انفجار الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بعد ثورة 25 يناير: رؤية اجتماعية- سياسية. 9
الهوامش: 16

هذه السلسلة "أوراق البدائل" هي أوراق تحليل سياسي أو تقديم توصيات سياسية، و هي نتاج لعمل كاتبها والمناقشات التي تجري حولها خلال ورش عمل ينظمها المنتدى. ويتم إصدار هذه الورقة بالتعاون مع مؤسسة "فردريش إيبرت"

أولًا: الاحتجاجات الاجتماعية قبل 25 يناير (2005 – 2011):

أهم السمات الاجتماعية والسياسية.

شهدت الأعوام الخمسة الماضية تدفقا سريعا في حركات الاحتجاج الاجتماعي المطلبي، بحيث أصبحت هذه الاحتجاجات هي السمة المميزة لهذا العقد المنصرم. وقد استمرت هذه الاحتجاجات الاجتماعية في الاشتعال حتى ديسمبر 2006 حين هدد عمال شركة غزل المحلة بالدخول في إضراب عن العمل مطالبين بصرف أجر شهرين كنسبة من الأرباح. وقد كان إضراب المحلة في ديسمبر 2006، بمثابة نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركات الاحتجاجية التي شهدناها في الخمسة عقود المنصرمة، لاسيما وأن تأثيره امتد ليشمل مختلف القطاعات "Spill over effect " . وقد ازداد عدد هذه الحركات الاحتجاجية من 266 في 2006 إلى 614 في عام 2007، على الرغم من أننا شهدنا(202) حركة احتجاجية عام 2005 فقط، وفقا لمركز الأرض لحقوق الإنسان،[2] وقد شهدنا أيضًا في فترة التسعة أشهر من 7 ديسمبر 2006 (إضراب المحلة الأول) إلى 23 سبتمبر 2007 (إضراب المحلة الثاني) قيام أكثر من 198.414 عاملا بإضرابات متتالية[3]. وبالتالي، فإنه بالمقارنة السريعة بين عام 2006 وعام 2007 يتضح مدى الفرق الكبير في عدد الاحتجاجات، والتي تمركزت بشكل أساسي في صناعات الغزل والنسيج، كما انتشرت الاحتجاجات لتشمل العاملين المدنيين بالدولة وهيئاتها ؛ موظفي الضرائب العقارية / المدرسين / الأطباء / الممرضين / عمال ومرشدي هيئة قناة السويس / الأوقاف / التموين / القوى العاملة / معلمي الأزهر إلى ظهور فئات جديدة من المحتجين، عمال النظافة بالجيزة والقليوبية / أصحاب بازارت الأقصر بائعي السمك في السويس / سائقي الميكروباص..إلخ. وقد وصل عدد هذه الاحتجاجات إلى 630 في 2008 و609 في 2009 و ..... في 2010 وفقًا لمركز الأرض لحقوق الإنسان.[4]

والحقيقة أنه لا يمكن فهم وتحليل كيفية اندلاع هذه الحركات خلال الثورة المصرية وكيفية معالجة تفجرها بعدها إلا من خلال تحليل:

- السمات التي تميزت بها هذه الحركات والتي حدت من قدرتها على التأثير السياسي من أجل التفكير في كيفية معالجتها.
- ما توفر لهذه الحركات من قدرة فعلية على التأثير المجتمعي والسياسي من أجل استثمارها إيجابيًا في المرحلة القادمة.

1) سمات حركات الاحتجاج الاجتماعي في عهد نظام مبارك:

- **الخروج عن الأطر المؤسسية (التنظيمات النقابية الرسمية كمثال):** الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت من 2005- 2006 لم تكن أبدًا نتاج تنظيم مؤسسي أو نقابي، بل انطلقت من خارج هذه الأطر المؤسسية التي لم تعبر قط عنها قبل اندلاعها أو فور اندلاعها. فالتنظيم النقابي الرسمي لم يتضامن قط مع العمال في إضراباتهم، بل على العكس وجه لهم نقدًا شديدًا. وكان من اللافت مثلًا أن الذي تفاوض مع عمال المحلة في سبتمبر 2007 لفض إضرابهم وفد ضم رئيس اتحاد العمال، وكان هذا تعبيرًا حقيقيًا لدور التنظيم النقابي المصري كممثل للنظام المصري وليس العمال، والأكثر إثارة للدهشة أن الوفد العمالي الذي حضر المفاوضات لم يكن به أي عضو من التنظيم النقابي« الممثل الشرعي الوحيد للعمال» ، والذين حضروا كانوا القيادات العمالية التي خسرت في الانتخابات العمالية، وهم قادة الإضراب الحقيقيين.[5] وقد تكون هذه الوضعية مهمة لإلقاء الضوء على حقيقية بديهية وهي: أن مأسسة حركات الاحتجاج الاجتماعي عبر تنظيم نقابي يعبر عن مطالبها، من الطبيعي أن يكون خارج الإطار المؤسسي النقابي الرسمي الذي فشل أو رفض التعبير عنها منذ اندلاعها.

- **التركيز على المطالب الاقتصادية الجزئية:** تميزت مطالب حركات الاحتجاج الاجتماعي بأنها جزئية وقابلة للتحقيق، فهي لم تتعد صرف المستحقات المالية المتأخرة للعاملين المحتجين او تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية الملائمة .. إلخ، (أكثر المطالب طموحا كانت إقالة إدراة المؤسسة أو المصنع بسبب سوء الإدارة أو الفساد)، أي أن مطالب الحركات الاحتجاجية لم تحتو على مطالب ذات بعد سياسي، ولم تهدف إلى تغيير شامل للمعادلة السياسية القائمة، بل كانت القاعدة الغالبة هي الضغط من أجل تحقيق هذه المطالب الجزئية من دون معارضة مجمل السياسيات الاقتصادية القائمة، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

  - **طبيعة النظام السياسي المصري قبل الثورة:** إذا كان النظام المصري السابق قادرا على التسامح مع وجود هذا النوع من المطالب الاقتصادية- بل ولديه الاستعداد لتحقيق جزء منها-، فإنه من الأصعب أن يتسامح مع تواجد مطالب قد تأخذ أي أبعاد سياسية، وهذا ما استوعبته جيدًا حركات الاحتجاج الاجتماعي.[6]

  - **ضعف الأحزاب السياسية وغياب مصداقيتها:** كما ورد في النقطة الأولى، فإن النظام لا يقبل بهذا النوع من التحالف، ولكن التسليم بهذه الحقيقة وحدها رغم صحتها لن يصل بنا إلى تحليل كامل. فالواقع أن التحالف بين القوى السياسية والحركة العمالية كان أيضا غائبا بسبب غياب المعارضة السياسية الحزبية

نفسها، [7] وهو الأمر الذي يفسر عدم حدوث تغيير سياسي في مصر عبر تحالف بين حركات الاحتجاج الاجتماعي من جهة، وعدد من الأحزاب السياسية مثلما حدث مثلًا في البرازيل في الثمانينيات.

- **نوعية قيادة حركات الاحتجاج الاجتماعي:** أفرزت هذه الوضعية السياسية نمطا من القيادات استطاع أن يتماشي مع هذا الوضع من أجل تحقيق مطالب جزئية لقواعد هذه الحركات أو العمال، وهو النمط الذي أسميناه " قيادة الخدمات"، والذي لا يستمد صفته القيادية من خلال وضع حلول طويلة الأمد للمشكلات العمالية، بل هو نابع من قدرتهم على خدمة العمال من خلال تلبية احتياجاتهم المادية المباشرة والجزئية (زيادة بدل الغذاء، زيادة الأرباح مثلًا..إلخ) من دون السعي وراء تغيير نمط السياسية الاقتصادية المتبعة من النظام السياسي في مجملها. وبالتالي، فإن هذا النوع من القيادات كان لديه ميزة خاصة، كي لا نقول "عيب خاص"، ألا وهو القدرة على التحدث بلغة العمال والنظام السياسي على السواء، فالعمال يريدون فقط الحصول على مكاسب مادية ملموسة وسريعة، والحكومة لن تقبل بدورها سوى تحقيق بعض المطالب الاقتصادية التي لن تدفع بتعديلات هيكلية على المدى الطويل[8]، ومن ثم ظهرت قيادات هذه الحركات– في أغلب الأحيان وليس جميعها– وكأنها متحالفة بشكل ضمني– مثلها مثل الأحزاب السياسية– على المحافظة على الوضع السياسي القائم بسياساته الإقتصادية الجتماعية المتبعة.

- **غياب أي صلة هيكلية بين هذه الحركات وبعضها:**

بما أن هذه الاحتجاجات ركزت على المطالب الجزئية الفئوية؛ فالروابط بين هذه الحركات الاحتجاجية الفئوية بعضها البعض كانت شبه غائبة، وظلت علاقاتها ببعضها خالية من الاتصالات الهيكلية، وإذا نجح عمال المحلة من خلال إضرابهم في 2008 في وضع مطلب الحد الأدنى للأجور (1200 جنيه مصري) كمطلب عمالي عام وموحد – وصدر حكم قضائي بذلك في 2010– ، إلا أنه لم يتبع هذا الطلب بناء تحالفات بين هذه الحركات العمالية المتناثرة، وبالتالي لم تكن هناك قوة ضاغطة على الحكومة لإجبارها على تحقيق هذا المطلب الذي كان سيدفع نحو تغييرات هيكلية في السياسية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا لم تنجح هذه الحركات في الضغط في اتجاه تغيير سياسي شامل من خلال تحالف قوى بين هذه الحركات على المستوى القومي مثلما حدث في بولندا مثلًا في أواخر الثمانينات .

2) التأثير السوسيو سياسي لحركات الاحتجاج الاجتماعي:

إن تميز حركات الاحتجاج الاجتماعي بسمات جعلتها غير قادرة على التأثير الكلي في السياسيات الحكومية أو تغييرها، إلا أن احتجاجاتها المتواصلة خلقت ديناميكيات داخلية مواتية لإحداث تغييرات كلية على المدى الطويل، ونذكر منها ما يلي:

- **على المستوى الحركي:** خلقت نخبة وقيادات جديدة، حيث نجحت في إفراز قيادات جديدة وبديلة شديدة الارتباط بقواعدها، الأمر الذي أحرج القيادات التقليدية – وأفسح المجال فيما بعد للمطالبة الجدية لإزاحتها بالكامل بعد ثورة 25 يناير. وقد اتضح هذا الأمر بجلاء من خلال فشل القيادات العمالية النقابية "المنتخبة" في سرعة حل وتطويق الاحتجاجات العمالية بما شكك في مصداقيتها ومدى تمثيلها للعمال.
- **على مستوى الثقافة السياسية:** تم كسر "تابوهات" مجتمعية، حيث لم يكتف العمال بالاحتجاج داخل مواقع العمل، ولكن أبدعوا فكرة الاعتصام أمام دوائر اتخاذ القرار والأجهزة الرقابية والعمالية التي لم تقم بدورها في حمايتهم، وخاصة أمام اتحاد العمال ومجلس الوزراء ومجلسي الشعب والشورى – وهو الأمر الذي لم يكن متعارف عليه قبل ذلك– ، لاسيما وأن الاحتجاجات السياسية تركزت في أماكن بعينها كنقابة الصحفيين، ولم تستطيع كسر هذه"التابوهات" التي تجرأت عليها حركات الاحتجاج الاجتماعي. [9]
- **على مستوى التأثير السياسي والمجتمعي،** نشر فكرة الإيمان بقوة التكتلات حين نجحت في إجبار النظام السياسي على تلبية مطالبها الجزئية، ولولا هذا لتأثير الذي رأته قوى الاحتجاج السياسي لهذه الحركات الاجتماعية لما قرر شباب "الفيسبوك" الدعوة للإضراب على الإنترنت في 22 من آذار / مارس 2008 من أجل التضامن مع عمال المحلة على وجه الخصوص والتعبير عن غضب شعبي بسبب ارتفاع الأسعار في مصر بوجه عام، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه "المجموعة الإلكترونية" حوالي 70 000 شخص.[10]

ثانيًا: حركات الاحتجاج الاجتماعي خلال ثورة 25 يناير: أي تغيير في سماتها؟

مثلت ثورة 25 يناير ومشاركة حركات الاحتجاج الاجتماعي فيها خطوة نحو خروج حركات الاحتجاج الاجتماعي من المنطق الفئوي وإن كانت لاتزال هذه الخطوة غير مكتملة وفي طور النضوج. وقد شاركت حركات الاحتجاج الاجتماعي والحركات العمالية في الثورة من خلال مرحلتين رئيستين:

- **المرحلة الأولى من 25 يناير–7 فبراير: مرحلة المشاركة الفردية:** اتسمت الثورة منذ اندلاعها في 25 يناير بطابعها الشعبي، حيث شاركت فيها جميع طبقات الشعب وفئاته (عمال، فلاحين، موظفين...إلخ)، وهذا يعني أن تواجد الطبقة العمالية وموظفي القطاع العام– وهما المكونان الرئيسيان لحركات الاحتجاج الاجتماعي– ، وكما أكد المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، هو تواجد حقيقي، حيث شارك العمال وصغار الموظفين في المظاهرات، ضمن قطاعات كثيرة من الشعب المصري، ولم تغب المدن العمالية عن كافة فاعليات الثورة، بل كانت هذه المدن (المحلة، حلوان، العاشر من رمضان، السادات) حاضرة في مظاهرة جمعة الغضب وجمعة التنحي، أكبر أيام الحشد الجماهيري. وفي خطوة نحو الاندماج السياسي والمجتمعي، تمسك العمال والموظفون المشاركون في هذه الاحتجاجات بالشعار الجماعي الذي رفعته الثورة، وهو"**الشعب يريد إسقاط النظام**" دون الإشارة إلى أي شعارات فئوية لاسيما وأن المشاركين من العمال أو الموظفين – مثلهم مثل غيرهم من المشاركين في الثورة– شاركوا فيها كمواطنين وبصفتهم الفردية وليس بصفتهم الفئوية أو الطبقية.[11] وهو الأمر الذي تغير بشكل واضح بمجرد عودة العمال والموظفين إلى أعمالهم بعد فترة أصيبت بها البلاد بشبه الشلل الكامل منذ يوم 28 يناير ومنذ نزول الجيش، وقد يدفعنا ذلك إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية من مشاركة حركات الاحتجاج الاجتماعي في ثورة 25 يناير. وجدير بالذكر، وفي ظل تحليلنا لسمات الحركات الاحتجاجية، يمكن أن نفسر مشاركة حركات الاحتجاج الاجتماعي كأفراد من حركات وليس كحركات بكل زخمها في فعاليات الثورة إلى غياب أي صلات هيكلية بينها وبين حركات الاحتجاج السياسي.

- **المرحلة الثانية من 7– 11 فبراير: مرحلة العصيان المدني:** مع بدء رجوع الأعمال إلى مسارها– شبه الطبيعي– في 7 و8 فبراير، بدأ العمال والموظفون في العودة ثانية إلى أعمالهم، ولكن بروح جديدة نبعت ولو جزئيًا من انخراطهم السياسي والمجتمعي في فعاليات الثورة– أي كانت طريقة المشاركة–، بدأت المرحلة الثانية من المشاركة العمالية، فقد أضرب العمال والموظفون ونظموا وقفات احتجاجية عمت أرجاء البلاد، وأصابتها بالشلل حتى بدا مشهد العصيان المدني ظاهرًا بحيث تغير المشهد السياسي برمته في صالح الثورة،[12] لاسيما وأن هذه الاحتجاجات أخذت أشكالا متتالية تصاعدية من حيث العدد الكمي والانتشار الجغرافي بعد ارتفاع أعداد

الاحتجاجات من بضع احتجاجات في 7 فبراير في عدد من المحافظات إلى 20 احتجاجا في 9 محافظات في 8 فبراير إلى 35 احتجاجا في 14 محافظة في 10 فبراير ثم إلى 65 في 11 فبراير، يوم تنحي الرئيس، وفقا لجريدة المصري اليوم. وقد تنوعت القطاعات المشاركة في هذه الاحتجاجات الفئوية من مزارعين وموظفين وسائقي سيارات الأجرة، فضلًا عن العمال بالشركات والمصانع. وتركزت المطالب – كما كان الحال منذ 2006– على تحسين الأحوال المعيشية، رفع المرتبات والأجور، دفع حقوقهم من المستحقات المالية غير المدفوعة، وتثبيت العمالة المؤقتة، ولم تتغير. وقد بدا التأثر بالثقافة الثورية السائدة في "ميدان التحرير" بالقاهرة واضحًا من خلال اتساع نطاق الهتافات التى رددها موظفو الشركة المصرية للإتصالات المضربين في 7 و 8 فبراير– والذين مثلوا قاطرة انطلاق باقي الاحتجاجات الاجتماعية– لتخرج من حيز المطالب الفئوية إلى المطالبة بإسقاط النظام أسوة بهتافات ميدان التحرير، بل وهددوا بالانضمام إلى المعتصمين.[13] وهو الأمر الذي تكرر في 9 فبراير مع إضراب سائقي النقل العام– الذي أصاب البلاد بالشلل التام في آخر أيام الثورة المصرية– حين اصدر السائقون بيانا في 9 فبراير أكدوا فيه على تضامنهم مع مطالب الثوار بميدان التحرير، كما قام عدد منهم بتوزيعه داخل ميدان التحرير رافعين مطلب رحيل مبارك على رأس مطالبهم. وفي 11 فبراير–يوم تنحي الرئيس مبارك– شهدت القاهرة والمحافظات موجة جديدة من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات العمالية، ضمت مئات الآلاف على مستوى الجمهورية، وهددت قطاعات واسعة من مختلف قطاعات العمال بتصعيد الاحتجاجات والانضمام إلى المتظاهرين فى ميدان التحرير، مؤكدين تأييدهم لمطالب ثورة «٢٥ يناير».

ومما سبق يتضح لنا أن:

- نجاح خطاب القوى السياسية الشبابية الذي ضم – ولأول مرة– مطالب ذات بعد اجتماعي مثل الحد الأدنى للأجور في جذب حركات الاحتجاج الاجتماعي.

- انخراط حركات الاحتجاج الاجتماعي في فعاليات الثورة نقلها جزئيًا من المنطق المطلبي الفئوي المؤثر بشكل جزئي على معادلات النظام السياسي إلى مؤثر رئيسي في المعادلة السياسية، هذا وإن ظل المنطق الفئوي هو الدافع المحرك، والذي عبر في وعي تلك الحركات عن أسلوبهم في التعبير عن أحد أهم مطالب الثورة وهو مطلب"العدالة الاجتماعية".

ثالثًا: كيف يمكن معالجة انفجار الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بعد ثورة 25 يناير: رؤية اجتماعية- سياسية.

لم يكن اندلاع حركات الاحتجاج الاجتماعي خلال الثورة سوى نذير لتفاقمها فور انتهاء هذه الأخيرة، لاسيما وأن هذه الحركات الاحتجاجية لم تكن نتاجا لأوضاع سوسيو اقتصادية ظهرت من بعد الثورة بقدر ما كانت– كما سبق وأن ذكرنا– نتاج سياسيات اقتصادية غير عادلة كانت موجودة قبل الثورة. ومن هنا، نحاول في هذه الجزئية الأخيرة من الورقة تقديم رؤية سياسية من شأنها معالجة انفجار هذه الحركات، وسنركز في هذا الصدد، من جهة على الكيفية التي يمكن لهذه الحركات من خلالها خلق ديناميكيات مواتية لتحقيق مطالبها من خلال تطوير آليتها ورؤاها الداخلية، وتغيير بعض من تكتيكاتها القديمة – التي سبق وأن ذكرناها– والتي كانت مرهونة جزئيًا بالنظام القديم، ومن جهة أخرى سنحاول توضيح بعض النقاط التي ينبغي على القوى السياسية مراعاتها وذلك كما يلي:

1) **تطوير نمط قيادة حركات الاحتجاج الاجتماعي (نمط قيادة الخدمات):**

من المؤكد أن نوعية "قيادة الخدمات" – التي سبق وأن تحدثنا عنها– والتي عادة ما تسعي إلى "تسكين" الأوضاع لم تنجح في صياغة حلول "جذرية" للمشكلات العمالية والمشكلات الاجتماعية بصفة عامة، ومن هنا تأتي أهمية تطوير هذا النمط من القيادة من خلال:

1 –تغيير النمط المسير للعلاقة بين قيادات الحركة وقواعدها من "قائد الخدمات" إلى "قائد الرؤى" القادر على ترجمة فهمه العميق لاحتياجات حركته وارتباطه الحقيقي بها، إلى رؤية كلية تشتمل على حلول هيكلية بدلا من الحلول "المسكنة".

2 –بناء نوع من الحوار التفاعلي بين نوعي قيادات حركات الاحتجاج الاجتماعي من شأنه، من جهة تطوير نوعية "قيادة الخدمات"، ومن جهة أخرى، دفع القيادات ذات الرؤى الأوسع إلى تفهم الاحتياجات الدقيقة لقواعد هذه الحركات.

3 –مأسسة نتاج هذا التفاعل من أجل تحويل القدرات الكامنة داخل هذه الحركات على التكتل الاحتجاجي إلى قدرات على المشاركة التنظيمية. والواقع أن هذه الإشكالية موجودة حاليًا في عدد من المناطق العمالية كما في مدينة المحلة الكبرى مثلا، حيث يضغط عدد من القيادات العمالية في اتجاه معاكس لمأسسة العمل التفاوضي النقابي أو إنشاء النقابات الجديدة في ظل سيطرة النمط القديم "لقيادة الخدمات" ذات النظرة الجزئية الضيقة والذي سبق وأن أشرنا إليه.

2) الحريات النقابية، "تفعيل التمثيل المؤسسي" و"مأسسة العملية التفاوضية":

مما لاشك فيه أن حالة السيولة التي تمتعت بها حركات الاحتجاج الاجتماعي رجعت بالأساس إلى غياب أي مؤسسات تمثيلية لها مصداقية عند المحتجين، مؤسسات قادرة على تمثيل المحتجين، تنظيم مطالبهم، تأطيرها، والضغط لتحقيقيها، من خلال الدخول في مفاوضات مع أصحاب العمال المعنيين. وبالتالي، كان انفجار هذه الحركات بهذا الشكل الذي شهدناه هو الطريقة الوحيدة للضغط من أجل تحقيق مطالبها المشروعة. ومن هنا تظهر أهمية إصدار سريع لقانون الحريات النقابية الذي من شأنه حل مشكلتين أساسيتين، وهي مشكلات "التمثيل المؤسسي"، و"مأسسة العملية التفاوضية" من أجل التوصل لحلول للمشكلات العمالية.

ومن هنا فإن وجود نقابة قوية تحظى بثقة العمال هي مصلحة للطرفين لسببين رئيسيين:

- على المدى القريب، ستتيح فرصة التوصل إلى اتفاقات مرضية لدى طرفي علاقة العمل بشأن القضايا الجزئية المتنازع عليها، حتى وإن لم تكن "مثالية"، حيث ستعتبر النقابة جهة تمثل العمال بشكل حقيقي وسيستطيع صاحب العمل التفاوض معها وهو واثق أن نتائج التفاوض سيتم قبولها من جانب العمال.
- على المدى البعيد، ستكون النقابات وسيلة لعقد حوار اجتماعي حول الكثير من القضايا، وتفعيل اتفاقات طويلة مدى تتعلق بالسياسيات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ككل، والتي قد تعيد تنظيم أو صياغة علاقة جديدة بين صاحب العمل والعمال (مثل تلك المتعلقة بنظام التأمينات الاجتماعية أو الأجور على سبيل المثال). وقد حدث ذلك في عدد من تجارب التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، حيث مثل الحوار المجتمعي بين الحكومة/ رجال الأعمال/ النقابات العمالية أهمية كبرى في تحقيق القبول العام لبعض السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة، ولولا هذا الحوار لما نجحت هذه السياسات الحكومية في تحقيق أهدافها، وهو الأمر الذي حدث أيضًا في أسبانيا حيث نتج عن "اتفاقيات منكلوا "Moncloa Pacts إعطاء شرعية لبرنامج الإصلاح الاقتصأدى الذي تبنته الدولة حين تم الاتفاق على توقف الاتحادات النقابية عن المطالبة برفع الأجور– والتي لن تزيد إلا وفقًا لارتفاع نسبة التضخم– وفي المقابل تقوم الدولة بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل وتوفير إعانات بطالة للعاطلين عن العمل.

وفي هذا الإطار نسرد أهم النقاط التي جاءت في قانون الحريات النقابية المزمع إقراره، والتي من شأنها تحقيق الأهداف سابقة الذكر وتعدي المشكلات الناجمة عن قانون 35 لسنة 1976 (وتعديلاته 12 لسنة 1995، وقانون العمل

رقم 12 لسنة 2003) والذي تحولت عملية التنظيم النقابي في عهده إلى عملية شكلية، فكان انفجار حركات الاحتجاج الاجتماعي بهذا الشكل هو النتيجة الحتمية، وذلك كما يلي:

1 -**ضمان حرية اختيار العمال " لممثليهم"، من خلال حماية حق العمال في اختيار تنظيمهم النقابي، وتكوينه:** وذلك عن طريق إطلاق حرية التكوين النقابي من أي قيد حكومي أو إداري، حيث تكتسب النقابة الشخصية الاعتبارية وفقًا للمادة 2 من الفصل الثاني منذ تاريخ إيداع أوراق التأسيس في الجهة الإدارية المختصة وبعد إرفاق المستندات المطلوبة. والأهم من ذلك، وفقًا للمادة 16 من الفصل الثاني لا يحق للجهة الإدارية الامتناع عن قبول أوراق الإيداع.

- وذلك بعكس القانون، 35 لسنة 1976 الذي أعطى للجهة الإدارية الحق في الاعتراض على التأسيس في حال مخالفة التأسيس للقانون "المادة 64" أو الرقابة المالية على التنظيم النقابي "المادة 65" أو طلب حل التنظيم النقابي "المادة 70".[14]

2 -**كفالة اختيار العمال "الشكل وطبيعة الكيان المؤسسي" الممثل لهم، من خلال ضمان استقلال النقابة في عملها، أسلوب إداراتها وشئونها المالية عن كل من صاحب العمل والسلطة التنفيذية من جهة، وضمان عدم سيطرة المستويات العليا في النقابة على المستويات الدنيا من جهة أخرى:** حيث تنص المادة 13 من الفصل الأول من الباب الثاني على حق المؤسسة النقابية في وضع دساتيرها ولوائحها الإدارية، وفي انتخاب ممثليها بحرية كاملة، وفي إعداد برامجها، وتمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يقيد هذا الحق.

- وذلك بعكس القانون، 35 لسنة 1976 الذي :
  - يعطي صلاحيات واسعة لوزارة القوى العاملة في إدارة الشأن النقابي، وتفتح المادة 78 من القانون الباب واسعًا للرقابة الحكومية على التنظيم النقابي، إذ تنص على "أن يكون للعاملين بوزارة القوى العاملة الذي يصدر بتحديدهم قرار من وزير القوى العاملة بالاتفاق مع وزير العدل صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون". وكل ذلك يتناقض في الواقع مع "اتفاقيتي حماية الحريات النقابية" وهما، اتفاقية 87 لسنة 1948 واتفاقية 98 لسنة 1949، والتي سبق وأن صدقت عليهما الحكومة المصرية في 1957، الأمر الذي أدى إلى وضع مصر في قائمة الدول غير المحترمة للحريات النقابية عام 2008.[15]
  - يقع القانون في 78 مادة تتجاوز العمل النقابي وتدخل في أدق التفاصيل، حيث يحدد القانون شكل التنظيم النقابي وهيكله وأهدافه وشروط العضوية وقواعد التأسيس وتقسيم العمل الداخلي وصلاحيات كل مستوى من المستويات التنظيمية، وحتى مدة الدورة النقابية وآليات الترشح والانتخاب فضلًا عن مالية

التنظيم، ويعطي القانون للمستويات الأعلى من التنظيمات النقابية، وخاصة الاتحاد العام سلطات واسعة لإجراءات الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس التنفيذية لنقابات العمال (المواد أرقام 41، 42، 43، من القانون رقم 35 لسنة 1976 المعدل بالقانون رقم 12 لسنة 1995[16]).

3 -**حماية حق العمال في تكوين نقابتهم دون التعرض لأي ضغوط:** حيث تنص المادة 11 و12 من الفصل الأول من الباب الثاني على حق العاملين في تأسيس النقابة دون أي ضغوط كي ينضم إليها أو ينسحب منها. والأهم من ذلك هو :

- وجود حصانة للعامل الذي يقوم بالأنشطة التحضيرية لتأسيس النقابة أو يتخذ صفة المفاوض، وذلك من خلال المادة 29 من الفصل الرابع من الباب الثاني حيث تحظر توقيع عقوبة الفصل من العمل، أو الوقف عن العمل إلا بناء على حكم صادر من السلطة القضائية المختصة على أي عامل يتخذ صفة ممثل العمال في التفاوض مع صاحب العمل، أو يقوم بأي نشاط نقابي ويسري الأمر نفسه على العمل الذي يقوم بالأعمال التحضيرية لإنشاء النقابة أو المرشح لإحدى هيئاتها التنفيذية.
- وجود حصانة لممارسة الأنشطة النقابية من قبل العمال، حيث تنص المادة 27 و28 من الفصل الرابع من الباب الثاني على أنه يحظر على صاحب العمل الامتناع عن تشغيل عامل بسبب انضمامه إلى نقابة معينة، إنهاء خدمته، التمييز في أجره أو إكراهه على تغيير مواقفه التفاوضية.

➢ وهو الأمر شديد الأهمية في ضوء ما يلاقيه عمال القطاع الخاص من مقاومة شديدة من أصحاب العمال عند محاولة تكوين لجان نقابية، حيث تكون النتيجة فصل القيادات او العقاب الجماعي للعمال، ومن أمثلة ذلك فصل عمال من شركة الصامولي للغزل والنسيج بالمحلة عام 2003 ، وفصل عمال من شركة الوطنية للحديد بالسادس من أكتوبر في 2004 ، وهذه مجرد أمثلة حيث لا يوجد حصر دقيق بهذه الحالات رغم كثرتها.[17]

4 -**حماية حق الانسحاب أو تحويل العضوية "غير الفعالة" من التنظيم النقابي إلى تنظيم نقابي جديد:** عن طريق حفظ حقوق العمال في صناديق الادخار والزمالة التي أنشأتها النقابات القديمة، والتي تربط بين عضوية النقابة ومستحقات الصندوق، بحيث لا تُمس إن قرر الانسحاب من هذه التنظيمات القديمة أو نقل عضويته منها إلى تنظيمات أخرى جدية رآها أكثر تمثيلًا له، وذلك من خلال المادة الرابعة من الديباجة والتي تنص على أنه لا تُخلّ أحكام القانون المرافق بالحقوق والمزايا الخاصة بأعضاء المنظمات العمالية والمترتبة على اشتراكهم في صناديق خاصة تم إنشاؤها بمعرفة النقابات، وذلك بحرمانهم منها عند رغبتهم في الانسحاب من هذه المنظمات أو نقل عضويتهم من المنظمات النقابية العمالية المنشأ بها هذه الصناديق إلى منظمات نقابية عمالية أخرى.

- وهو الأمر شديد الأهمية، حيث استخدم اتحاد عام النقابات هذا السلاح لإضعاف النقابات الجديدة من خلال الضغط على أعضائها لمقايضة بقائهم في النقابة الجديدة بحقهم في الحصول على حصتهم من مدخرات الصندوق، وهو الأمر الذي أدى في كثير من الأوقات إلى استقالات جماعية.[18]

5 -**كفالة حق العمال في تقرير وحدتهم أو رفضها وفقًا لمصالحهم، وذلك من خلال ضمان حق حرية "الوحدة النقابية"**، حيث تنص المادة 31 من الباب الرابع على حق النقابات تكوين "الاتحادات النقابية" فيما بينها وفقًا لإرادتها (...) كما يكون للنقابات والاتحادات حق تكوين "الاتحادات العامة" على المستوى القومي.

- وذلك بعكس القانون، 35 لسنة 1976 الذي – مخالفة للمعايير الدولية للعمل النقابي المتمثلة خاصة في الاتفاقية 87– حظر صراحة التعددية النقابية في المادة 13 منه "للعمال المشتغلين في مجموعات مهنية أو صناعية متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو مشتركة في إنتاج واحد، الحق في تكوين نقابة عامة واحدة على مستوى الجمهورية طبقًا للائحة التي يعدها التنظيم النقابي".

وفي هذا الإطار يعتبر نص المادة 18 من الفصل الأول من الباب الثالث من قانون الحريات النقابية الجديد هي أكثر المواد المثيرة للجدل أو "للحفيظة"، حيث اشترطت لتأسيس الاتحادات النقابية وجود 20 منظمة تضم 20 ألف عامل نقابي على الأقل، واشترطت من أجل تكوين الاتحادات العامة وجود 10 اتحادات نقابية تضم في عضويتها 200 عامل نقابي على الأقل، والحقيقة أن هذه القيود تعوق الوحدة الاختيارية للعمال. ونتبنى في هذا الصدد المقترحين الذين رفعهما المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل إطلاق الحريات النقابية بموافقة 33 "نقابة جديدة" أو "مستقلة":

- **المقترح الأول:** للمنظمات النقابية إنشاء اتحادات نقابية للعمال واتحادات عامة للعمال.
- **المقترح الثاني:** يكون تكوين الاتحادات النقابية للعمال بشرط توافر طلب انضمام عشر نقابات عمالية، ويكون تشكيل الاتحادات العامة للعمال على المستوى القومي بشرط توافر طلب انضمام من 10 اتحادات نقابية أو 20 نقابية عمالية.

وأخيرًا، ينبغي الإشارة إلى أن هاجس الوحدة النقابية الذي يطرح باستمرار على الساحة حاليا، باعتبار أن الوحدة النقابية تضمن تمثيلا أفضل للعمال ولمصالحهم، لا ينبغي إستخدامه كدافع لفرض الوحدة النقابية، ليس فقط لأن الأصل هو الحرية في الاختيار، ولكن أيضًا لأنه من منطلق برجماتي إن وجد العمال مصلحتهم في الوحدة سيدفعهم ذلك بالتدريج إلى الاندماج فتحقق الوحدة، ولكن على أساس من المصلحة والحرية لا على الإجبار والسلطوية.

3) تفعيل صيغة جديدة للتفاعل السياسي ومعالجة إشكالية غياب الثقة :

ومما لاشك فيه أن هذه التكتلات النقابية بما تحوي من قيادات مرتبطة بشكل حقيقي بقواعدها الاجتماعية، ستفرز على المدى الطويل قيادات سياسية قادرة على التعبير عن مصالح قواعدها الاجتماعية في شكل تكتلات أو أحزاب سياسية تعبر عن الاجتماعي وتحوله إلى سياسي ولا تفصل بينها، بحيث تعتبر هذه التنظيمات النقابية "منظومة" لتفريغ قيادات قادرة ليس فقط على العمل النقابي، ولكن أيضًا الفعل السياسي. ولكن على المدى القريب ينبغي تفعيل صيغة جديدة للتفاعل السياسي وبناء الثقة بين كل من الفاعلين في المجال السياسي والاجتماعي.

1 -على المستوى الثقافي/ الاجتماعي: تغيير النمط الفكري الحاكم للعلاقة بين الطرفين من خلال:

العمل على تغيير تراث الشك وغياب المصداقية بين حركات الاحتجاج الاجتماعي من جهة، والقوى السياسية من جهة أخرى، هذا التراث الذي قام على أساس شعور هذه الحركات، العمالية منها بالذات، بنوع من الاستغلال السياسي من قبل القوى السياسية، عمقته أحداث 6 أبريل 2008 بشكل كبير. أما القوى السياسية من جهتها فقد نصبت علاقة يشوبها في كثير من الأحيان قدر من استعلائية في تعاملها مع هذه الحركات واصمة إياها بـ"النظرة الفئوية الضيقة"، دون أن تغير هي من طريقتها في التواصل معها أو تحاول فهم تطلعاتها. وهو الأمر الذي ينبغي أن يتغير من خلال :

- **العمل على تغيير الصورة الذهنية النمطية،** التي بناءً عليها يتعامل الفاعلون السياسيون مع حركات الاحتجاج الاجتماعي على أساس أنهم "أصحاب مطالب فئوية ضيقة"، وفي بعض الأحيان "معطلين لإنجازات الثورة"، هذا رغم أن تحقيق مطالب هذه الحركات هو مطلب أساسي من المطالب التي رفعت خلال الثورة: "مطلب العدالة الاجتماعية". ومن جهة أخري، قد يكون من المفيد أيضًا أن تغير حركات الاحتجاج الاجتماعي بمساعدة قيادتها نظرتها للأحزاب على أساس أنها قوى تهدف استغلال الحركات العمالية، وهو الأمر الذي بالقطع تغير كثيرًا مع ظهور أحزاب جديدة على الساحة السياسية.
- **تفعيل ذلك عن طريق إرسال إشارات تضامنية،** تشعر أصحاب حركات الاحتجاج الاجتماعي أن الفاعلين السياسيين يشاطرونهم همومهم، كمرحلة أولى وقادرون على ترجمتها والتعبير عنها كخطوة ثانية، وهو الأمر الذي لم يحدث حين تجاهلت معظم الأحزاب السياسية الجديدة إصدار أي بيانات تضامنية وقت إصدار قانون تجريم الإضراب –المنافي لإعلان المبادئ حول الحق في الإضراب الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في 1998، والذي نص على أن الإضراب حق أساسي محمي على المستوى الدولي وبمبادئ حرية التجمع السلمي– ، كما لم تهتم بالتفاوض من أجل تحقيق أي مكاسب اجتماعية، الأمر الذي أعاد ولو بشكل غير مباشر ثنائية الفئوي/ السياسي نتاج النظام القديم.

2 -على المستوى الحركي: فتح قنوات إتصال بين الطرفين بين الأحزاب السياسية والنقابات المستقلة من خلال:

محاولة فتح قنوات اتصال واضحة بين الجانبين تمثل عقدا اجتماعيا جديدا يزيل فكرة الفصل التعسفي بين الاجتماعي والسياسي نتاج النظام القديم، وذلك عن طريق تخصيص "لجان نوعية" داخل الأحزاب (دورها الاهتمام بالقضايا الاجتماعية) و"لجان سياسية" داخل النقابات (دورها صياغة مطالبها بصورة قابلة للتحقيق وفقا لأجندة محددة)، بحيث تعمل هذه اللجان على تفعيل التواصل بين النقابات من جهة والأحزاب السياسية من جهة أخرى، وذلك من خلال جلسات حوارية يعرض فيها كل طرف ما يحتاجه وينتظره من الطرف الآخر ويتم صياغة اتفاقات مفيدة للطرفين وفقًا لذلك، خاصة وأن:

- النقابات تنتظر على الأقل من الأحزاب وضع أجندتها الاجتماعية في أولوياتها السياسية ورفعها والدفاع عنها، بمعنى أنها تتمنى أن ترى صياغة جديدة لأولويات ومطالب هذه الأحزاب، التي لازلت تضع المطالب السياسية "أو مطالب العدالة الانتقالية" في أولوياتها وتتجاهل مطالب "العدالة الاجتماعية" على غرار "مطلب الحد الأدنى للأجور".
- وتنتظر الأحزاب السياسية على الأقل من هذه النقابات وبطبيعة الحال مساندتها في الانتخابات البرلمانية القادمة (على الأقل من خلال الحصول على أصوات أعضائها)، وإن اختلفت تفاصيل هذه المساندة وفقًا لنوعية الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها، ووفقًا لتوجهات كل حزب.

وفي هذا الإطار، نشدد على أن صياغة عقد جديد بين الطرفين وفتح قنوات اتصال بينهما لا يعني بأي حال من الأحوال تبعية أي من النقابات الجديدة لأي من الأحزاب، بل لابد من العمل على ضمان استقلال النقابات العمالية عن الأحزاب السياسية، وضمان عدم التمازج المؤسسي أو التداخل بينهما بشكل مباشر، حتى لا تؤثر الاعتبارات أو الانقسامات الحزبية على الدفاع عن مصالح العمال، ولعل تجربة الـCGT في فرنسا أبلغ مثال على أهمية الحفاظ على هذا الفصل. فقد كانت هذه النقابة اليسارية جزء من الحزب الشيوعى الفرنسى، وكانت قوية فى السبعينيات والثمانينيات حين كان الحزب قويا، ولكن بعد انهياره فى التسعينيات (انتقل من حزب يحصل على 20% من أصوات الناخبين إلى حزب يحصل على 2%) تأثرت النقابة بصورة كبيرة وفقدت جزء كبيرا من قوتها وتأثيرها.[19]

الهوامش:

1 . العمال والثورة، تقرير المركز المصري للحقوق الإقتصادية والاجتماعية، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247691

2. التقرير الاقتصادى الاجتماعي رقم 65، مركز الأرض لحقوق الإنسان، 2008 http://www.lchr-eg.org/ ,

3. Mustafa Bassiouny and Omar Said, A new workers movements : The Strike wave of 2007, *International Socialism*, n118, 31mars 2008, available on : http://www.isj.org.uk/index.php4?id=429&issue=118

4. التقرير الاقتصادي الاجتماعي رقم 65، مركز الأرض لحقوق الإنسان، مرجع سابق

5. مصطفي بسيوني، الحركة العمالية والتغيير، *أوراق إشتراكية*، 2007

6. Amr Elshobaki, Social Protests : between the sartorial and the political : The Egyptian Experience, paper presented in a conference organized by the Center for Social Studies in Rabat, January 2010

7. Nadine Abdalla, Labor Movement in Mahala- El- Kobra city : Catalyst for political change ?, November 2009 http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_docman&task=cat_view&gid=17&Itemid=106

8. المرجع السابق

9. مصطفي بسيوني، الحركة العمالية والتغيير، *أوراق إشتراكية*، 2007.

10. Nadine Abdalla, Labor Movement in Mahala- El- Kobra city : Catalyst for political change ?, op.cit.

11. العمال والثورة، تقرير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق

12. Kamal Abas, Workers and the revolution, paper presented in a Conference organized by Arab Forum for Alternatives Studies (AFA), 17 April 2011.

13. جريدة المصري اليوم، 9 فبراير 2011 http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=287311&IssueID=2041

14. مصطفي بسيوني، أزمة التنظيم النقابي في مصر، مركز الدراسات الاشتراكية، 2009 http://www.e-socialists.net/node/5115

15. المرجع السابق

16. تأجيل مناقشة الحكومة المصرية فى مؤتمر العمل الدولى المائة. http://www.ctuws.com/Default.aspx?item=935

17. مصطفي بسيوني، أزمة التنظيم النقابي في مصر، مرجع سابق

18. مقابلة مع أحد قيادات نقابة الضرائب العقارية المستقلة.

19 . عمرو الشوبكي، بين النقلبي والحزبي، جريدة المصري اليوم، http://www.almasryalyoum.com/node/472537